

الدرس الأول: وضع الجزائر قبيل اندلاع الثورة التحريرية.

تمهيد

1-الأوضاع الاقتصادية.

2-الأوضاع الاجتماعية.

3-الأوضاع السياسية.

استنتاج.

تمهيد:

الأوضاع التي سبقت تفجير ثورة التحرير الجزائرية يمكن القول أنها كانت جدّ عصيبة ومتدهورة في الكثير من جوانبها إن كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية؛ لكننا مع ذلك كنا نلمس تزايد للوعي السياسي خاصة بفكرة الاستقلال مع تصاعد المطالب الوطنية رغم الإخفاقات المتتالية في تحقيق الوثبة المنشودة ولو مؤقتا وهو الاستقلال وطرده الدخيل الأجنبي؛ رغم الانقسام والتشتت في مطالب الجزائريين ناهيك عن تدهور المعيشة وانتشار الفقر وارتفاع نسب البطالة لدى المسلمين الجزائريين رغم وجود تحسن نسبي وطفيف مقارنة بأوضاع الجزائريين خلال القرن 19 أو خلال فترة ما بين الحربين بالنظر للجهود الذاتية المبذولة من الجزائريين لتحسين أوضاعهم والذي لعبت فيه الهجرة العلمية أو في سبيل طلب العلم والثقافة دورا في ذلك.

1-الأوضاع الاقتصادية:

ما أن جاءت سنة 1954 تكون الجزائر قد مرت بـ 125 سنة من الاحتلال والاستغلال الاستعماري الذي حوّل الجزائر إلى مجرد مخزن للغلال بالنسبة للمتربول؛ حيث تمّ سياسات حرصت على استنزاف الموارد الاقتصادية للمستعمرة في كل جوانبها الزراعية والتجارية والبشرية أو من حيث الموارد المختلفة معدنية كانت أو طاقوية لصالح الدولة الأم وفئة دخيلة على البلاد هم المعمرون على حساب المسلمين الجزائريين.

حسب الدكتور أبو القاسم سعد الله يقول الدارسون لاقتصاد الجزائر: "إنها عاشت أزمة اقتصادية حادة منذ الحرب العالمية الأولى ولم تبدأ في الخروج منها إلا أوائل الخمسينات، وكان الخروج منها يعود إلى الأداء الذي عاشه الاقتصاد الفرنسي بعد الحرب من جهة وبفضل الاستثمارات التي تولدت عن خطة أو برنامج السنوات الأربع ابتداء من 1949، ولكن النمو والعافية لم يؤثر في كل القطاعات الاقتصادية بدرجة متساوية، مثلا بين 1930 – 1955"¹.

(أ)الزراعة:

لقد اهتم الفرنسيون بالقطاع الزراعي بطريقة جعلت السياسة الزراعية تهتم أكثر بالزراعة النقدية والتجارية صاحبة الأولوية على حساب الزراعة المعاشية من خلال الاهتمام بالتوسع في زراعة الكروم الموجهة نحو إنتاج الخمر على حساب الزراعة المعاشية خاصة الحبوب.

لقد اهتم أيضا الكولون بالحوامض التي كانت تدر عليهم أضعافا مضاعفة "ما كانوا يجنونه من القمح والشعير. ولقد تطور منتوجها من سبعمائة ألف قنطار سنة 1931م إلى مليونين وسبعمائة وستة عشر ألف قنطار سنة 1950م وأصبح بذلك يحتل المرتبة الثانية في قائمة الصادرات بعد الخمر التي كانت تنتج بمعدل 16 مليون هكتار سنوياً عندما اندلعت الثورة الجزائرية"².

"لقد كانت الزراعة والمناجم في وضع راكد، أما النمو الجزئي الذي عرفه القطاع الزراعي فقد كان في المجال الحديث حيث كان المستفيدون منه هم الكولون - المستوطنون، أما في المجال الزراعي التقليدي حيث الزراعة هي أساس الاقتصاد لأغلبية السكان فقد استمر التراجع فيه حتى عاد إلى ما كان عليه منذ ستين سنة

¹ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1954-1962)، ج10، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص12.

² العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (دراسة)، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص18

خلت، فإنتاج الحبوب مثلاً لم يتقدم تقريباً منذ فاتح القرن العشرين، أما الإنتاج الحيواني فقد انكمش بشكل ملحوظ، وفي سنة 1953 ربح الكولون 34.000 فرنك عن معدل الهكتار المزروع بينما الفلاح الجزائري لم يربح سوى 6400 فرنك، لقد كان الدخل السنوي للفلاحين، (وعدددهم 5.840.000 نسمة) هو 19.200 فرنك، أما الطبقة الوسطى (منها 92 أوروبيون) فكان دخلهم السنوي هو 227.000 فرنك، وأما دخل الطبقة العالية (البرجوازية) فكان 1.500.000 فرنك¹.

"وعلى هذا الأساس فإن سنة 1954، قد وجدت الفلاحة الجزائرية متقهقرة بالنسبة لما كانت عليه قبل الغزو: وإن تعسفات الاستعمار، وعمليات الاغتصاب التي قام بها، والتي تعرضت لها كافة أنحاء الوطن، وكذلك روح المستعمرين الانتهازية الاستغلالية، كل ذلك ترتب عنه إبعاد الفلاحين الجزائريين عن التسيير في مجال الزراعة، لتحويل معظمهم إلى آلات تسخر لخدمة المستغلين الأوربيين من جهة، ولتزويد الفلاحين الفرنسيين بما يحتاجون إليه لتحسين منتوجاتهم، ولتنمية طاقاتهم الإنتاجية من جهة ثانية"².

"وكانت 73% من الأرض التي يملكها المسلمون مقسمة إلى أقل من عشرة هكتارات، أما الأراضي التي يملكها الكولون فكان 80% منها مقسمة إلى أكثر من 100 هكتار، وكانت ملكية الأرض تلفت الانتباه وتحدث عن نفسها. فالأوروبيون يملكون 7، 2 مليون هكتار، بينما يملك المسلمون 3، 7 مليون هكتار، غير أن الأوربيين يملكون أكثر الأراضي خصوبة وغنى"³.

"وتجمع الإحصائيات بالنسبة للعشرية التي سبقت الثورة، أن الأراضي الصالحة للفلاحة، تبلغ مساحتها أحد عشر مليون هكتار: منها ثمانية بيد الجزائريين الذين يمثلون تسعة أعشار السكان، وثلاثة ملايين هكتار بيد حوالي خمسة وعشرين ألف مستعمر"⁴.

"ومن حيث التجهيزات كانت مزارع الأوربيين مجهزة بـ 19509 من الجرارات بينما المسلمون ليس لهم سوى 418 جرار"⁵.

مع ذلك قدمت نشرية وثائق جزائرية التابعة للإدارة الاستعمارية في الجزائر واقع مغاير حيث ورد فيها "حملة 1953-1954 هي واحدة من أفضل الحملات التي عرفتها الجزائر منذ الحرب الأخيرة. وقد وصل الإنتاجان الرئيسيان، وهما الحبوب الشتوية والنبيد، إلى مستويات قياسية بالفعل. وفقاً لآخر التقديرات الصادرة عن وزارة الزراعة، فإن محصول الحبوب الشتوية سيتجاوز 24 مليون قنطار"⁶.

(ب) الصناعة:

في الواقع لم تكن الصناعة أحسن حالاً من الزراعة حيث كانت بدورها مهمة ولم تحض بالأهمية الكافية إن استثنينا الصناعة الاستخراجية فهي بالأساس موجهة نحو التصدير. لم يكن في نية الاستعمار الفرنسي الاهتمام بقطاع الصناعة إلا بالقدر الذي يخدم اقتصاد المتربول.

"ولئن كان ممكناً الحديث بإسهاب عن الفلاحة الجزائرية قبل اندلاع الثورة، والإيفاء بذلك الحديث يتطلب عشرات المجلدات، خاصة إذا أردنا التعرض للتفاصيل، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة للتجارة الخارجية والصناعة لأنهما تكادان تكونان وفقاً على المعمرين الذين يحتكرون كما ذكرنا، عمليات التصدير والتوريد، واستغلال المناجم على اختلاف أنواعها"⁷.

منذ بداية الاحتلال الفرنسي "أهملت الصناعة في الجزائر، لتتخصص البلاد شأن جميع بلدان العالم الثالث، في تصدير المواد الأولية وقد نجحت السلطات الاستعمارية في مهمتها⁸، إذ ما كادت الثورة تندلع حتى اختفت صناعتنا التقليدية، وصارت الجزائر تستورد كل شيء تقريباً، واختلفت مصانع الأسلحة والبارود، وورشات البحرية الخاصة بصناعة السفن. وبالمقابل تضاعفت كميات المعادن المنجمية المستخرجة، والتي أصبحت سنة

¹ أبو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ص13.

² العربي الزبيري، المصدر السابق، ص19

³ أبو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ص14.

⁴ العربي الزبيري، المصدر السابق، ص19

⁵ أبو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ص13.

⁶ DOCUMENTS ALGERIENS, Service d'Information du Cabinet du Gouverneur Général de l'Algérie, SERIE ECONOMIQUE, N° 116 - 15 JUIN 1955, p1.

⁷ العربي الزبيري، المصدر السابق، ص19

⁸ نفسه.

1954، حوالي ستمائة ألف طن من الفوسفات، وثلاثة ملايين ونصف مليون طن من الحديد، وأربعمائة ألف طن من الفحم..الخ"¹.

لكن وحسب نشرية وثائق جزائرية التابعة للإدارة الاستعمارية في الجزائر فقد "استمر الإنتاج الصناعي الجزائري في عام 1954 في التقدم الملحوظ بالفعل في عام 1953. مقارنة بمؤشر العاصمة خلال نفس الفترة. بينما في السنوات السابقة، تباين هذا المؤشر قليلاً نسبياً (2.5٪ زيادة بين 1952 و 1953، 1.6٪ بين 1951 و 1952)، إلا أنه ارتفع بشكل حاد وعكس توسعاً حقيقياً في الإنتاج الصناعي الجزائري. حدثت نقطة التحول المقابلة في الربع الثالث من عام 1953، بعد فترة وجيزة - انتعاش العاصمة؛ بينما انخفض الإنتاج بشكل عام خلال هذه الفترة من الإجازات السنوية، إلا أننا نلاحظ زيادة في عام 1953 واستمر بشكل واضح في التوسع خلال الربع الرابع. منذ ذلك التاريخ، زادت الصناعة الجزائرية إنتاجها في المتوسط. ومع ذلك، لم تؤثر هذه الطفرة على قطاع البناء (البناء والأشغال العامة). يبدو أن هذا النشاط أخذ في التوسع أيضاً، لكنه أضعف مما لوحظ في الصناعة العادية. سيتم دراسة هذا القطاع بالتفصيل لاحقاً. بشكل عام، بدأ من الجيد التذكير بتطور مؤشر الإنتاج الصناعي منذ تاريخ إنشائه: لذا فقد تم الإبقاء على التقسيم الفرعي بحسب الفرع مثيراً للاهتمام للغاية بالنسبة للمستخدم"².

كما كتبت نفس النشرة أيضاً بخصص وضع الصناعة "يبدو أن الصناعة الجزائرية مرت بمرحلة توسع كبيرة في عام 1954. إذا كان عدد الشركات المنشأة حديثاً ضئيلاً، تظل الحقيقة أن الطاقة الإنتاجية يبدو أنها استخدمت بشكل أفضل مما كانت عليه في السنوات السابقة: ومن هنا جاءت الزيادة في الإنتاج. ومع ذلك، فإن استخدام هذه السعة لا يتجاوز 60٪ تقريباً في الصناعات التحويلية وفي البناء والأشغال العامة. ستكون التوقعات على المدى القصير مواتية تماماً: توقع قادة الأعمال الجزائريون الذين تمت استشارتهم مؤخراً، في الواقع، على الرغم من التشاؤم الذي يشوب عموماً ردودهم على هذا النوع من الاستقصاء، زيادة طفيفة في الإنتاج مرتبطة بالطلبات في تقدم طفيف"³.

(ج) التجارة والخدمات:

لا يمكن الحديث عن التجارة الخارجية بالنسبة للمسلمين الجزائريين التي كانت حكراً على فئة الكولون أما التجارة الداخلية فلهم نصيب وافر بحكم تعداد السكان المعترف مقارنة بالأوروبيين. فالسياسة الفرنسية تجارياً كانت قائمة على ربط الاقتصاد الجزائري بالمتربول. كما أقر الاحتلال سياسات تجارية أضرت كثيراً بالجزائر على لصالح مصالح الدولة الفرنسية واقتصادها، حيث كانت السلع مجبرة أثناء التصدير والاستيراد للمرور بالموانئ الفرنسي، ناهيك عن إجراءات تقنين التجارة وفرض الرسوم الجمركية التي أضرت كثيراً بالتجارة الجزائرية.

"وفي العشرية التي سبقت ثورة نوفمبر سنة 1954، لم يعد في استطاعة أي عاقل الحديث عن تجارة الجزائر الخارجية، بل كل ما هناك عمليات احتكارية تقوم بها كمشة من المستعمرين، يجمعون الأرباح لأنفسهم على حساب فرنسا والجزائر في آن واحد"⁴.

وإذا ما تحدثنا عن منجزات الفرنسيين التي يفتخرون بها فهي تتمثل في: "شبكة الطرقات والسكك الحديدية والمطارات والمدن الكبرى والمواني، إلى جانب الغاز والكهرباء والمواصلات السلكية واللاسلكية والمنشآت الصحية والخدمات الطبية المتعددة" والحقيقة، أن ذلك ليس مجرد ادعاء، لقد أنجزت فرنسا، ولا يمكن للمؤرخ النزيه أن ينكر ذلك، لكن كل الإنجازات كانت موجهة لخدمة مصالح الأوروبيين. وحيث لا وجود للمستعمر، فإن تلك الإنجازات لم تصل ولم تتحقق"⁵. فكل الجهود والأموال والاستثمارات كانت موجهة لخدمة المحتل وفئة المعمرين حيث كانت شبكة المواصلات تركز على الخطوط الرابطة بين موانئ التصدير والمراكز الاستعمارية الكبرى في الجزائر وان كانت فئة المسلمين الجزائريين قد استفادت نسبياً كتحصيل حاصل من خدماتها.

¹ نفسه، ص 20

² DOCUMENTS ALGERIENS, op.cit, p 3.

³ Ibid, p 11.

⁴ العربي الزبييري، المصدر السابق، ص 20.

⁵ نفسه، ص 21

نفس هذا الكلام يقال عن العمالة خاصة في قطاع التوظيف والذي كان في معظمه حكراً على العنصر الأوروبي مع قلة المسلمين الجزائريين المنتسبين لهذا القطاع، هذا ما يفسر لجوء الجزائري إلى الهجرة بحثاً عن العمل سواء إلى فرنسا أو دول الجوار تونس والمغرب الأقصى.

وضمن هذا المجال ذكر "مصدر خبير بالحياة الاقتصادية والبطالة عشية الثورة بأن 11% فقط من اليد العاملة للسكان المسلمين، بينما 42% للكولون في كل الأعمال ذات الصلة بالصناعة، ثم إن 92% من الأنشطة الصناعية والتجارية كانت في أيدي الأوروبيين، وأما في ميدان التوظيف فهناك 19% فقط من الموظفين في القطاعات الاقتصادية المؤممة كانوا مسلمين"¹.

"إن الحديث عن طبقة الشغيلة في الجزائر قبل ثورة نوفمبر 1954 في غير محله لأن أربعة أخماس اليد العاملة التي لها شغل دائم أو مؤقت مرتبطة بالأرض. أما عمال الصناعة والتجارة الذين يمثلون الخمس الباقي فأغليبتهم من الأوروبيين. وإذا أردنا الحديث عن العمال الجزائريين كقوة سياسية فينبغي التفيتش عنهم في فرنسا ذاتها حيث وصل عددهم سنة 1954 إلى حوالي 300 ألف أغليبتهم في عز الشباب"².

"إن الحديث عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر لا يكون جدياً إلا إذا فصلنا بين مجتمعين متميزين: المجتمع الأوربي الذي يمثل حوالي عشر السكان ويملك تسعة أعشار الإنتاج الإجمالي والمجتمع الجزائري الذي يمثل تسعة أعشار السكان ولا يملك سوى عشر الإنتاج الإجمالي، وعندما تؤخذ هذه الحقيقة في الاعتبار فإن كل الإحصائيات المقدمة من طرف السلطات الاستعمارية تصبح غير قابلة للتوظيف"³.

2- الأوضاع الاجتماعية.

عندما نريد تقييم الإنسان الجزائري، تقيماً تقديرياً، فإننا نجد أن قيمته عشية اندلاع الثورة أسوأ بكثير من قيمة الكولون. "فالإدارة الاستعمارية لا توليه أي اهتمام إلا عندما يتعلق الأمر بفرض مختلف أنواع الضرائب عليه. ونقول مختلف أنواع الضرائب لأن "الأهالي" في الجزائر، لم يكونوا يحكمون بقانون، بل أن حياتهم اليومية تسير وفقاً لمشئئة المستعمر الذي يخطط للمداخيل والمصاريف، والذي يوزع المهام ويخلق الأوضاع حسب إرادته وتماشياً مع مصالحه الخاصة"⁴.

"إن الحديث عن تطور الجزائر وما عرفته من انجازات اقتصادية واجتماعية وثقافية لا يكون صحيحاً إلا إذا ظل مقصوراً على الأوروبيين فقط، وعلى سبيل المثال نتوقف عند القرار الذي سن المنح العائلية سنة 1941 وتضمن في مادته الأخيرة أن تطبيقه يمتد أيضاً إلى الجزائر. إن ذلك التمديد قد وقع بالفعل ولكنه لم يتعد الجالية الأوربية ولم يستفد منه، كما ينبغي، حتى أبناء الجزائريين المغتربين في فرنسا"⁵.

"إن هذا القسم، في مأساته، يشتمل على فئتين اجتماعيتين. تتشكل الأولى من العائلات المقربة من السلطات الاستعمارية نتيجة ما تقدمه لها من خدمات في مجال تسيير شؤون "الأهالي" وهي رغم ما تحظى به من امتيازات وما تملكه من متاع لا ترقى إلى مستوى أحط الأوروبيين شأناً وأقلهم ثروة. ومن الناحية العددية، فإن هذه الفئة قليلة جداً حتى عندما تضم إليها من كانوا يسمون بالنخبة ولذلك، ولأنها غير متجانسة، فإنها لا تكون طبقة مستقلة بذاتها، أما الفئة الاجتماعية الثانية فتتشكل من باقي السكان الذين يعيشون أوضاعاً متقاربة جداً ويتعرضون لنفس أنواع الاستغلال والاضطهاد والعسف"⁶.

"جاء في دراسة عن مستوى الحياة في الجزائر سنة 1954 أن عدد سكان القطر وصل إلى تسعة ملايين و 528 ساكناً، منهم مليون و 42.000 أوروبي، ويمثل السكان الأوروبيون 10 في المائة من مجموع السكان، وأن نمو هؤلاء يتماثل مع نمو سكان فرنسا نفسها، أما هجرة الجزائريين فالتقارير الرسمية تشير إلى أن في فرنسا حالياً 300.000 جزائري نصفهم من القبائل، كما لاحظ التقرير أن مليوناً ونصفاً من السكان يعيشون في الجزائر من النقود التي يرسلها العمال من فرنسا، وأن خمسة وثلاثين مليارات من الفرنكات أرسلت من فرنسا إلى الجزائر في شكل حوالات سنة 1954"⁷.

¹ أبو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ص 13.

² العربي الزبييري، المصدر السابق، ص 23

³ نفسه

⁴ المصدر السابق، ص 25

⁵ نفسه

⁶ العربي الزبييري، المصدر السابق، ص 25

⁷ أبو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ص 26.

"وبالنسبة للخدمات الطبية والمنشآت الصحية، أيضاً فإن السلطات الاستعمارية لم تهتم بها إلا في المراكز الأهلة بالمستعمرين. لذلك اندلعت ثورة نوفمبر سنة 1954 والأغلبية الساحقة من الجزائريين لا تعرف الطبيب أو المستشفى أو المستوصف، ولا تستعمل الأدوية، بل إن التداوي، في أريافنا، مع العلم أن معظم الأهالي في الأرياف وفي القرى، إنما كان يتم بالطرق التقليدية، مثل استعمال العشب باختلاف أنواعه وسائر الحبوب النشوية، واللجوء في كثير من الأحيان، إلى الرقيا والنار والتمائم"¹.

"إن هذا التجهيل المخطط له، في الواقع، قد أدى إلى خلق مجتمع ساذج في أغلبيته، له نحو المستعمر شعور مزدوج بالإعجاب والكراهية: أما الإعجاب ففيمما توصل إليه الأجنبي من معرفة، وما حققه من تقدم وازدهار، وما حاز عليه من ثروة ورفاهية وسيطرة على التقنيات العصرية، وأما الكراهية فنتيجة عن الإحساس بكون ذلك الأجنبي يمتص خيرات البلاد، وينهب أهلها دون أن يجد من يقف له بالمرصاد، وما من شك أن هذا الشعور المزدوج هو الذي ساعد، مع مر الأيام، على ميلاد ثم تطوير وتدعيم الحركة الوطنية في الجزائر"².

"قبل الثورة كانت الكشافة الإسلامية نشطة ولها انتشار واسع فيما يبدو، وكانت تمثل توجهها وطنياً تعبر عنه في بياناتها وآراء قادتها والأنشيد التي كانت تلقنها لأعضائها، وقد وجدنا اهتماماً بها من قبل الصحافة الوطنية مثل البصائر والمنار اللتين كانتا تتقلان أخبار الكشافة بتعاطف واضح، بما في ذلك نشر البيانات وأسماء الأفواج والقادة، وابتداء من سنة 1948 أصبح هناك جناحان للكشافة وهما الكشافة الإسلامية الجزائرية الوفية لمبادئ مؤسسها بوراس، والأخرى شبيبة الكشافة الإسلامية الجزائرية التي انطلقت منذ السنة المذكورة والتي يبدو أنها ذات ميول سياسية معاصرة"³.

"ومع بداية الثورة وتغير العلاقات مع السلطة الاستعمارية وجدنا الكشافة الإسلامية تتخذ موقفاً يمكن وصفه بالمتشدد، فقد نددت بالدعوة التي خرج بها اجتماع شيوخ المدن (رؤساء البلديات) الفرنسيين ورؤساء الغرف الفلاحية والمنظمات (الرجعية) ... ودعوا فيه إلى القمع ضد الجزائريين، لذلك خرجت الكشافة بعد اجتماع عقده في سطيف خلال شهر يوليو للتنديد بموقف السلطة التي لم تضع حداً لهذه الحملة، واعتبرت الكشافة موقف الشيوخ وزملائهم قد أملاه الحقد العنصري الذي يوسع شقة الخلاف بين عناصر (الأمة الواحدة) (كذا)، وفي الأخير دعا بيان الكشافة جميع العناصر النظيفية في الشعب، وخصوصاً الشباب، إلى رفض جميع المناورات الرجعية ... والواقع أن هذا بيان سياسي إلى حد كبير، فقد استنكر التفرقة بين عناصر الأمة الواحدة، والمقصود بذلك هم المسلمون والأوروبيون معاً، ودعا البيان إلى عزل العناصر الرجعية، وهذه كلها تعبيرات غامضة ستتحول إلى (هم / نحن) بعد أن فقدت هذه الدعوة معناها لأنها لم تجد أذناً صاغية من الطرف الآخر"⁴.

"واصلت فرنسا سياستها الدينية في الجزائر، فالمؤسسات بقيت تحت سلطتها وتعيين رجال (الديانة) الإسلامية كان يتم بقرارات منها، والأوقاف والقضاء والإفتاء والجمعيات الخيرية الإسلامية كلها كانت تابعة لإدارة الشؤون الأهلية بالولاية العامة"⁵.

"أبقى الفرنسيون على بعض المساجد الرسمية في مختلف المدن الجزائرية، وجعلوا على كل مسجد رسمي هيئة تتمثل في الإمام وأحياناً المدرس والقيم والمؤذن وبعض الأعوان الذين يقومون بحاجة المسجد من غلق وفتح ونظافة وصيانة، وأحياناً إلقاء القرآن الكريم، وإلى جانب هذه المساجد الرسمية هناك مساجد شعبية بناها الشعب من حر ماله وأوقف عليها ما يلزمها من الأوقاف (الأحباس)، وفي عهد الحركة الإصلاحية ظهرت مساجد حرة كثيرة غير تابعة لا للدولة الفرنسية ولا للزوايا والطرق الصوفية، ولكنها مساجد بناها المتأثرون بحركة الإصلاحية للصلاة ودروس الوعظ والإرشاد والإصلاح والوطنية، وهكذا يمكن الحديث عن مساجد رسمية ومساجد شعبية، والمساجد الأخيرة تكثر في الأرياف والقرى والمدن الصغيرة"⁶.

"الزوايا مؤسسات دينية وتعليمية معترف بها، فهي بيوت للعبادة والعلم واستقبال الغرباء، وكثير منها كان يقوم بالتعليم وإلقاء القرآن، ومعظم الزوايا التي كانت تقوم بهذا الدور كانت في الأرياف والمناطق النائية، وهي التي كانت تقدم الغذاء الروحي للشعب أمام الجفاف الذي عانت منه التربية والتعليم طبقاً للثقافة العربية الإسلامية،

¹ العربي الزبيري، المصدر السابق، ص 27

² نفسه، ص 26

³ أبو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ص 26.

⁴ نفسه، ص 31.

⁵ نفسه.

⁶ نفسه، ص 44.

وهي التي حافظت على مصادر التراث الوطني كالمخطوطات، وكانت تستقبل أفواج التلاميذ الذين لم يجدوا مكانا لهم في المدارس الأهلية (فرنكو - ميزولمان) أو الذين لم يرغب أبائهم في إرسالهم إلى هذه المدارس، أما الغذاء الروحي المحض فقد كانت الزوايا تقوم به باستقبال (المقدمين) والمريدين وإنشاد الأذكار وإقامة الحضرة (الزردات) (الولائم) التي هي تجمعات للتعارف والإعلام والتجنيد والتمويل، كما كانت الزوايا تقوم بدور اجتماعي هام وهو الإصلاح بين الناس والمحافظة على الاستقرار الذي هو شيء أساسي للسلم الاجتماعي والإنتاج الاقتصادي، وقد صدق من أسماها (حراس الظل) لأنها حافظت على الهوية والثقافة الوطنية دون ضجيج ولا ادعاء"¹.

"حقيقة أن الفرنسيين حاولوا توظيف الزاوية لتحقيق مآرب سياسية خاصة بهم، ولكن الزاوية كانت أيضا تستفيد منهم المحافظة على دورها الاجتماعي والعلمي والاقتصادي، وقد بقيت الزوايا مؤسسات فاعلة طيلة عهد الثورة ولعب بعضها دورا إيجابيا لصالح الثورة رجعت به إلى سالف عهدها في المقاومة، ولذلك عانت التخريب والاضطهاد، واضطر بعض زعمائها إلى الاغتراب وانضم مريدوها إلى الثورة وأبلوا فيها البلاء الحسن"². بالنسبة لوضع القضاء "كان بالجزائر أنواع من الأفضية وأنواع من المحاكم، فقد أنشأ الفرنسيون محاكم جنائية ومحاكم مدنية ومحاكم صلحية (...) وأخرى تجارية (...) وتعددت المحاكم بتعدد المناطق عسكرية ومدنية، وتعدد المناطق شرعية وعرفية... ثم إن هناك محاكم شرعية يحتكم إليها المسلمون في بعض قضاياهم وأخرى فرنسية مدنية يحتكم إليها سكان الجزائر سواء كانوا مسلمين أو أوروبيين. وهكذا نخرج بنتيجة وهي تعدد القضاء، ولكن رغم تعدده فهو موحد ويصب في خانة القانون الفرنسي ويخدم الدولة الفرنسية. كان القضاء الإسلامي في الجزائر عشية الثورة لا يخرج عن الأحوال الشخصية بين المسلمين، ذلك أن أنواع القضاء الأخرى قد انتزعت منه كالجنائي والتجاري والصلحي (من الصلح) والعسكري"³. ويشمل ذلك عمليا "الاستئناف، فالقاضي المسلم الذي تعطيه الشريعة حق الحكم في جميع أنواع الأحكام قد جرده القانون الفرنسي من كل الصلاحيات ما عدا البت في قضايا الزواج والطلاق والحضانة والميراث والنفقة وما شابهها"⁴.

3- الأوضاع الثقافية:

قبل اندلاع الثورة الجزائرية "كان الاستعمار قد انتهى تقريبا من مهمته الأساسية، الخاصة بالمسح والتشويه والتجهيل. قبل اندلاع ثورة نوفمبر إلى أن حوالي 19% فقط، من الجزائريين متعلمون، يدخل في هذه النسبة المئوية من يحسن القراءة والكتابة سواء بالعربية أو بالفرنسية، وكانت جامعة الجزائر التي تعد، نظريا، من أكبر جامعات فرنسا تجمع في مدرجاتها حوالي ستة آلاف طالب، لا يزيد عدد الجزائريين منهم عن خمسمائة طالب، معظمهم من أبناء الطبقات التي صنعتها الاستعمار لخدمة مصالحه"⁵.

ذكر أبو القاسم سعد الله بأن الباحثين قد لاحظوا قبل الثورة التحريرية " أن طفلا واحدا مسلما من كل عشرة أطفال كان يذهب إلى المدرسة، بينما كل الأطفال الأوروبيين تقريبا كانوا يدرسون، أما الأمية فقد بلغت 94% في الرجال المسلمين و 98% في النساء المسلمات، ولم يدخل التعليم الثانوي من المسلمين سوى 7000 تلميذ، ولا التعليم العالي سوى 685 طالبا"⁶.

"ففي مجال التعليم الابتدائي، مثلاً، نجد أن الأطفال الفرنسيين الذين هم في سن الدراسة كلهم يقبلون في المدارس التي تطبق البرامج السارية المفعول في "الوطن الأم"، وبواسطة معلمين أكفاء تعطى لهم كافة الوسائل الضرورية لأداء رسالتهم على أحسن وجه. أما الأطفال الجزائريون، فإن المصادر المتمتة نفسها تذكر بأنهم عندما يبلغون سن الدراسة، لا يجدون سوى مقعد واحد لكل خمسة ذكور، ومقعد آخر لعدد يتراوح ما بين ست عشرة وست وسبعين فتاة، معنى ذلك أن طفلين جزائريين فقط من جملة حوالي ثلاثين كان يمكن لهما أن يدخلوا المدرسة في سنة 1954، الأمر الذي يسمح لنا أن نؤكد بأن حوالي 7% فقط من أبناء الجزائر كانت لهم فرصة التعليم، أضف إلى ذلك نسب الفشل والعجز عن مواصلة الدراسة" لظروف ترتبط عادة بالاحتياج والفقر"⁷.

¹ أبو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ص ص 45-46.

² نفسه، ص 46.

³ نفسه، ص 49.

⁴ نفسه، ص 50.

⁵ العربي الزبيري، المصدر السابق، ص ص 20-21.

⁶ أبو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ص 13.

⁷ العربي الزبيري، المصدر السابق، ص 21.

"ومن الجزائريين، رغم كل شيء، من يوفر لبناته تعليماً قرآنياً وقلّة قليلة جداً منهم من يرضى بإرسالهن إلى المدرسة الفرنسية. وسواء تعلمت الجزائرية في هذه أو في تلك من المدرستين، فإنها تلتزم البيت، نزولاً عند رغبة العائلة ووفقاً لما تنص عليه عادات البلاد وتقاليدها"¹.

"ولم تكتف السلطات الاستعمارية بسد أبواب التعليم الفرنسي في وجه الجزائريين، بل إنها بذلت كل ما في وسعها لمحاربة اللغة العربية سواء في المدارس أو في الكتاتيب. ولقد نجحت في ذلك إلى أقصى الحدود حتى إن الجزائر التي كانت قبل الاحتلال، توفر لكافة أبنائها جميع الشروط اللازمة للحصول على نصيبهم في العلم والمعرفة، قد أصبح شعبها أمياً بنسبة حوالي ثمانين بالمائة سنة اندلاع الثورة"².

4-الأوضاع السياسية.

بالنسبة للوضع القانوني والإداري للجزائريين عشية الثورة الجزائرية "نلاحظ أيضاً مجموعة من الاستثناءات، فهذا المستشرق الفرنسي لويس ماسينيون يقول إن الجزائريين المسلمين كانوا من الناحية القانونية رعايا فرنسيين منذ 1834، 1865 وليسوا مواطنين. ولم يعطهم القانون حق إرسال نواب عنهم إلى البرلمان الفرنسي إلا سنة 1944، أما دستور سبتمبر 1947 المعروف بقانون الجزائر فقد منحهم المواطنة الفرنسية الكاملة، حسب قوله، اعتماداً على التصور الإسلامي لحكم أهل الذمة (!) ولكن مع إبقائهم على أحوالهم الشخصية الإسلامية، ونتيجة للقانون الأخير (الدستور) ألغيت القيود على الهجرة العمالية إلى فرنسا، وتم منح العلاوات والتقاعد لقدماء المحاربين الجزائريين بالمساواة مع الفرنسيين، وفرضت الخدمة العسكرية الإجبارية على جميع الاحتياطيين"³.

أما من الناحية الإدارية فقد "كانت الجزائر مقسمة إلى ثلاثة أقاليم على رأس كل إقليم وال، وله نواب، وكل ولاية مقسمة إلى دوائر، وكل دائرة إلى بلديات إما كاملة الصلاحيات وإما مختلطة، هذا في شمال البلاد، أما في جنوبها، فهناك أربع مقاطعات عشية الثورة، وهي: عين الصفراء، والواحات الصحراوية، وغرداية، وتقرت، بالإضافة إلى عشر بلديات مختلطة، وتسع ملحقات، إضافة إلى تيديكلت وجانت والهقار، وهي مناطق تابعة للملحقات"⁴.

سياً كان الحكم في الجزائر "في يد الوالي العام الممثل للحكومة الفرنسية في الجزائر والمعين من قبلها، وهو يتبع رسمياً وزارة الداخلية باعتبار أن الحكم في الجزائر مدني، وكان اسم الحاكم عند اندلاع الثورة هو (روجي ليونار)، والحاكم يبقى عادة في ولايته بين ثلاث وأربع سنوات، وهو يسير شؤون الجزائر إدارياً وسياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وتحت مجموعة من المصالح والإدارات والقطاعات العسكرية والمؤسسات الاقتصادية، وقد جرب الجزائريون عدداً كبيراً من هؤلاء الولاة فوجدوهم غالباً خاضعين لضغط أصحاب المصالح الاقتصادية والسياسية من الكولون، وقد تدعم موقف هؤلاء منذ أصبحت الميزانية تناقش في الجزائر ثم ترفع إلى الحكومة والبرلمان الفرنسي للموافقة عليها، ولم يكن للجزائريين أدنى سلطة ضغط لأنهم لم يكونوا يتمتعون بالحقوق السياسية والحريات المدنية من جهة، ولأنهم لم يكونوا ممثلين في البرلمان الفرنسي حيث تناقش الميزانية من قبل ممثلي الكولون ثم تتم الموافقة عليها في غياب كامل للجزائريين"⁵.

بناء على قانون 1947 "أصبح للجزائر مجلس محلي (برلمان) يسمى المجلس الجزائري، صلاحياته تنتهي عند مناقشة ما يعرضه عليه الوالي من مسائل، فهو مجلس استشاري وحسب، ولكن تركيبته هي الأهم، فهو يتألف من 120 عضواً، نصفهم جزائريون ونصفهم فرنسيون (رغم فارق عدد السكان)، ومدته ست سنوات"⁶.

قبل اندلاع الثورة الجزائرية "كان أغلب أعضاء القسم الأول في المجلس من الراديكاليين المستقلين (بالتعريف الفرنسي)، أما أعضاء القسم الثاني فأغلبهم (51 منهم) من المستقلين، وكل هيئة في المجلس يمثلها ستون

¹ نفسه، ص 26

² نفس، ص 21.

³ أبو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ص 14.

⁴ أبو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ص 14-15.

⁵ نفسه، ص 14.

⁶ نفسه، ص 17.

عضوا، وعبارة (مستقلين)، بالنسبة للجزائريين تعني أن الإدارة هي التي أو عزت لهم بالترشح وضمنت لهم النجاح حتى تقطع الطريق أمام مرشحي الأحزاب الوطنية واليسارية، مثل حزب الشعب (حركة الانتصار) وحزب البيان، والحزب الشيوعي، أما جمعية العلماء فرغم أنها تعتبر قائدة لتيار إصلاحي قوي فإن رجالها لا يترشحون في الانتخابات لأنها جمعية دينية ثقافية وليست حزبا سياسيا¹.

"عندما أصبح تزوير الانتخابات مسألة مكشوفة تمارسها الإدارة دون وجه حق ولا غطاء شرعي، وعندما تكاثرت الاعتداءات على الحريات المدنية والسياسية بالاعتقال ومصادرة الصحف وإغلاق المدارس تجاوبت الأحزاب المذكورة، بالإضافة إلى جمعية العلماء والشخصيات المستقلة والتأمت في العاصمة لتكوين (جبهة للدفاع عن الحرية واحترامها)، هكذا ولدت هذه الجبهة في أغسطس 1951 على يد زعماء الأحزاب وجمعية العلماء، ورغم الخطب والإعلان عن برنامج جذاب وفي الصميم فإن الجبهة سرعان ما تفتتت وتخلت عن مواصلة الاجتماعات والعمل المشترك، وبذلك انتصرت الإدارة التي واصلت سياستها القمعية وانتخاباتها المزورة"².

كان مصالي الحاج زعيما شعبيا لحزب الشعب، "هذا الحزب الذي تأسس سنة 1937 ظل هو العمود الفقري في سياسة المطالبة باستقلال الجزائر والعمل على تحقيق ذلك بكافة الوسائل ومنها السلاح، وفي مرحلة قريبة من بداية الثورة جرى داخل الحزب بعض الخلاف حول الطرق المؤدية للاستقلال: هل هي مقاطعة العمل السياسي داخل النظام أو التعامل مع النظام بوجهين: وجه ظاهري تمثله المشاركة في الانتخابات ووجه باطني أو سري وهو الإعداد لثورة مسلحة، وقد استقر الرأي على ذلك المنهج فأصبحت (حركة الأنصار) هي الوجه السياسي الظاهري و (المنظمة الخاصة) هي النواة لتحضير الثورة في السرية، بينما بقي حزب الشعب الذي حلتها السلطة الفرنسية واعتبرته خطرا على أمن الدولة ومصير الجزائر الفرنسية، هو التنظيم الذي يغطي الاثنين وهو المرجع في السياسة وفي العمل المسلح"³.

أصبحت حركة انتصار للحريات الديمقراطية في مقتل نتيجة الأزمات المتعددة التي عرفتها بداية من أزمة لمين دباغين 1948 وصولا إلى الأزمة البربرية 1949 إلى أزمة اكتشاف المنظمة الخاصة مارس 1950 وصولا إلى أخطر أزمة شطرت الحزب إلى غير عودة بين جناحين متخاصمين متنافسين هما أنصار مصالي الحاج (المصاليون) وأنصار اللجنة المركزية (المركزيون)، والتي تصاعدت بتبادل الاتهامات مع فشل محاولات راب الصدع رغم المحاولة الفاشلة التي قامت بها اللجنة الثورية للوحدة والعمل والتي تأسست في 23 مارس 1954؛ حيث لم يلتحق بها سوى بقايا مناضلي المنظمة الخاصة وكذا أنصار اللجنة المركزية.

استنتاج:

قبيل ثورة التحرير كانت الحركة الوطنية الجزائرية في أصعب أوقاتها نتيجة تباين المواقف وتوالي الإخفاقات من إحجام الفرنسيين على التجاوب مع مطالبها ناهيك عن الانقسام داخل صفوفها مما جعل في وضع ضعيف أمام مواجهة مؤامرات وقمع السلطات الفرنسية مع ذلك فتحت الباب أمام بروز خيار جديد سيستفيد من هذه الوضعية لصنع التغيير المنشود باستغلال تنامي الفكر الاستقلالي لدى الجزائريين ورغبتهم في إحداث التغيير المنشود وفي هذه الظروف العصيبة ولدت جبهة التحرير الجزائرية وثورتها المسلحة التحريرية في فاتح نوفمبر 1954.

¹ نفسه ، ص16.

² أبو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ص17.

³ نفسه ، ص18.

